ـــن الوزير في حوار ضاف مع رئيس التحرير..

ـــواردها وأهـمها النفط والغاز والتي توقفت

أهم احتياجات شبوة في المستقبل خمسة مشاريع أساسية ورئيسية تنموية استراتيجية

نتفهم الوضع الاقتصادي المعقد الذي يمر به الوطن وجهود القيادة السياسية لحل المشكلات المتراكمة

عملنا على صرف ميزانيات جميع مكاتب الوزارات والهيئات ودعم السلطة القضائية

ودخلت الخدمة نهاية عام 2023م كما تم وضع الحجر الأساس وإنزال مناقصة محطة الطاقة الشمسية، كمكرمة من الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وشعب دولة الإمارات العربية المتحدة، بقوة 53 ميجاوات، ويجري العمل فيها حاليًا من قبل الشركة المنفذة.

كما تم تزويد مديرية عرماء بمولد واحد ميجا وات، بعد أن كانت المديرية على مولد بقدرة نصف ميجا وات فقط، كما تم التوجيه بتزويد محطة كهرباء مديرية بيحان العليا بواحد ميجا وات اضافي.

قطاع المياه ومياه الريف بالمحافظة عملنا في قيادة السلطة المحلية منذ توليها قيادة المحافظة وجعلنا جل تركيزنا واهتمامنا في كيفية توفير مياه الشرب للعاصمة عتق والبحث عن حلول لحل ازمة المياه المتفاقمة في مدينة عتق وزيادة ضخ المياه للمدينة من خلال العمل على صيانة الآبار الخارجة عن الخدمة وكذلك البحث عن مصادر تمويل لحفر آبار جديدة وقد تم حفر أربع آبار في حقل الشبكة وحفر بئر في حقل العوشة وصيانة بئرين وإعادتهما للخدمة بعد أن كانتا متوقفتين منذ سنوات بسبب الانسدادات بتمويل من دولة الكويت الشقيقة وكذلك حفر عدد من الآبار في بعض مديريات المحافظة بتمويل من السطلة المحلية ووزارة النفط والمعادن.

وهذا هو موجز لأبرز ما تم عمله خلال الفترة الماضية، وهناك الكثير مما لا يمكننا حصره ولا يسعنا ذكره حاليا.

سـ3 / احتياجات المحافظة التنموية المستقبلية بماذا يمكن حصر اولوياتها؟

جـ 3/ في الحقيقة، إن من أهم احتياجات محافظة شبوة التنموية في المستقبل هي خمسة مشاريع اساسية ورئيسية تنموية استراتيجية مستدامة، أولها تأسيس شركة بترو شبوة أسوة بشركة بترو مسيلة وصافر، وفتح مطار عتق الدولي وربطه ببقية المطارات الداخلية والخارجية أسوة بمطار المكلا وسيئون، كذلك بناء مصفاة شركة شبوة في النشيمة مديرية رضوم والتي يتم العمل على استكمال إجراءاتها التي وصلت إلى طورها النهائي كما أخبرني بذلك دولة الأخ رئيس الوزراء، وكذلك بناء أرصفة ومرافئ ميناء قناء التجاري واستكمال بنيته التحتية ليكون البوابة التجارية البحرية للمحافظة على العالم الخارجي وربطه بقية الموانئ الداخلية والخارجية، كذلك حلمنا في المحافظة هو الاستفادة من الغاز المصاحب المهدر الذي يتم حرقه بشكل يومي، على أن يتم الاستفادة منه من خلال بناء محطات لإعادة استغلاله واستخدامه في الغاز المنزلي وتشغيل الكهرباء من خلال بناء محطات كهرباء تعمل بالغاز ومحطات ضغط عال تغطي المحافظة والمحافظات المجاورة، هذه أهم الركائز الاقتصادية الاستراتيجية المخطط لها في المستقبل القريب إن شاء الله نلخصها في إنشاء شركة بترو شبوة ومصافي شركة شبوة وتسيير الرحلات الداخلية والخارجة إلى مطار عتق الدولي وتشغيل ميناء قناء وبناء محطات الكهرباء الغازية وبناء شبكات الضغط العالي وإنشاء منطقتين صناعيتين في عتق وبلحاف وهذه المناطق ستجعل شبوة جاذبة لكل الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة التي تعتمد على طاقة رخيصة وتوفر المياه وهذا ما يميز شبوة عن مختلف المحافظات الأخرى حيث ان ما خططنا له ووضعناه على مكاتبنا لكي لا نغمض أعيننا نحن أبناء شبوة إلا على إعادة رسم تلك المشاريع في أذهاننا وتدويرها في عقولنا وهذه هي المشاريع الطموحة التي نحن على ثقة أنها سترى النور عما قريب بإذن الله.

سـ4 / هل هناك تفاعل حكومي لتحقيق التنمية وفق الخطة الاستثمارية بالمحافظة؟

جـ4/ في الحقيقة إننا نقدر ونتفهم الوضع الاقتصادي المعقد الذي يمر به الوطن و الذي يعاني منه الشعب والذي تحاول القيادة السياسية سواء في مؤسسة الرئاسة أو في الحكومة حل المشكلات المتراكمة التي نتجت بسبب الحرب الحوثية التي شنتها على الوطن كما نؤكد بأنه يوجد تعاون ودعم مستمر ورعاية من قبل القيادة لكافة الخطط التنموية والاستثمارية بالمحافظة حيث أولت القيادة السياسية والحكومة دعمها لإنشاء المصفاة والميناء وتشغيل المطار ونحن في السلطة المحلية نثمن تلك الجهود ونتقدم بالشكر الجزيل باسمي وباسم أبناء محافظة شبوة على هذا الدعم والمساندة للمحافظة ونتطلع إلى مزيد من الدعم والمساندة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

سـ5 / ما هو مستوى تنفيذ البرنامج الاستثماري لشبوة وما هي خطط السلطة المحلية لتطوير المحافظة ؟

جـ5/ البرنامج الاستثماري الذي تم وضعه يتم تنفيذه بصورة ممتازة ووفق ما هو مخطط له كما أسلفنا في الإجابة على الأسئلة السابقة أما فيما يتعلق بخططنا في تطوير المحافظة فقد أشرنا إلى ذلك بأن طموح المحافظة كبير وخططها لمشاريع استثمارية عملاقة، ويأتي على رأسها شركة بترو شبوة وشركة مصافي شبوة ومطار عتق وبيحان وميناء قنا التجاري التاريخي، بالإضافة إلى المناطق الصناعية في عتق والنشيمة والاستفادة من الغاز المصاحب من خلال بناء محطات غازية وخطوط ضغط عال تعم المحافظة، وكذلك بناء السدود وإعادة تاريخ المجد الزراعي للمحافظة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من الحبوب والخضار والفواكه والأعلاف والثروة الحيوانية، وذلك لأن شبوة تمتلك أهم الأودية التي قامت عليها ثلاث حضارات لدول قديمة قامت قبل الميلاد معتمدة على أنظمة الري الذاتي للأراضي الزراعية من الأودية عبر ما يسمى السواقي، وتقسم المياه وتوزيعها بطريقة سلسة وهندسية قديمة لطرق الانحدار لمناسيب المياه والمتوارثة إلى يومنا هذا في كل من الأودية التي قامت عليها مملكة حضرموت على وادي عرمة ومملكة قتبان على ضفاف وادي بيحان ومملكة أوسان على ضفاف وادي مرخة وخورة، وكذلك مملكة اليزينيين التي قامت على وادي ضراء وعبدان الزراعيين، مهد وموطن الملك سيف بن ذي يزن.

وكذلك تطوير الثروة السمكية ودعم الصيادين وقد تم بناء ساحتين للحراج في بئر علي منطقة جعلة.

سـ 6 / ماذا عن مخصص شبوة من الموازنة العامة للدولة ؟

جـ 6 / فيما يتعلق بمخصصات محافظة شبوة من الموازنة العامة للدولة، فإن اعتمادات الموازنة بالمحافظة فيما يخص الباب الأول (رواتب وما في حكمها من أجور تعاقدية ومكافآت) تعتبر ضعيفة، وكذلك ما يخص النفقات التشغيلية لمكاتب السلطة المحلية بالمحافظة للبابين الثاني والثالث من موازنة المحافظة والتي لا تلبي أي احتياجات لمكاتب فروع الوزارات بالسلطة المحلية بالمحافظة في الوقت الحالي بسبب غلاء المعيشة وضعف القيمة الشرائية للعملة اليمنية.

أما الباب الرابع (البرنامج الاستثماري والتنموي بمديريات المحافظة) فهو قائم على تحصيل الإيرادات المحلية والإيرادات المشتركة بالمديريات بصورة أولية، ثم ما يتم تحويله من موارد عامة مشتركة من وزارة الإدارة المحلية والتي يتم تحويلها في حسابات المديريات مرة واحدة في السنة فقط.

أما ما يخص اعتمادات المكاتب والجهات الحكومية المركزية العاملة بالمحافظة، فبعضها لديها مخصصات ضئيلة جدًا جدًا، وبعضها لا يوجد لديها إلا ما يتم اعتماده من قبل قيادة المحافظة من موارد المحافظة الذاتية، والتي تقوم بصرف مخصصات مالية لكل المكاتب الحكومية بالمحافظة كدعم لها للقيام بأعمالها دون استثناء، بما في ذلك الجامعة والمعاهد العلمية والجمعيات والمستشفيات وكذلك للعيادات العسكرية، وتقدم دعمًا رمزيًا للسلطة القضائية.

سـ 7 / المنظمات الدولية.. هل لديها مشاريع بالمحافظة؟

جـ7/ فيما يتعلق بالمنظمات العاملة في محافظة شبوة، تؤكد المؤشرات أن التدخل في المحافظة ضعيف للغاية مقارنة بالمحافظات المحررة الأخرى مثل عدن وحضرموت والضالع كما أن محافظة شبوة محرومة تمامًا من مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن (SIERY) الذي يقدم الخدمات الأساسية والاستجابة للاحتياجات الطارئة مثل حل النزاعات والمساعدة الإنسانية وإدارة الكوارث ودعم النازحين والانتعاش الاقتصادي كما نفتقد لعدد من مشاريع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) التي تتدخل في دعم القطاعات الهامة كما نفتقد للمنظمات التي تقوم بحماية الآثار.

ومع ذلك، نود أن نسلط الضوء على بعض المنظمات التي تعمل بشكل مناسب في المحافظة فمنظمة أطباء بلا حدود تعمل بشكل جيد للغاية حيث تقوم بتشغيل أغلب الأقسام في مستشفى شبوة للأمومة والطفولة ودعم مركز العزل الصحي ولا يوجد لها أي نشاط آخر في جميع مديريات المحافظة بالرغم من أن مديريات المحافظة مترامية الأطراف وبحاجة لمزيد من التدخل.

ومنظمة الصحة العالمية تعمل بشكل جيد للغاية حيث تدعم المستشفيات والمياه بالديزل وتقوم بدفع بعض رواتب الكادر الصحي في المراكز الصحية.

كما تعمل منظمة الإغاثة الدولية بشكل جيد للغاية حيث تدعم المرافق والمراكز الصحية من خلال توفير موازنات تشغيلية ودعم الكادر الطبي.

ومنظمة انترسوس تعمل بشكل جيد في مجال دعم المهاجرين حيث تقدم لهم حقائب صحية أثناء مرورهم في الطريق.

ومنظمة اليونيس تقوم بدعم قطاع المياه والتربية في تركيب الطاقات الشمسية وكذلك تدعم القطاع الصحي في دفع رواتب القابلات في بعض المرافق الصحية.

أما الجمعية الكويتية فتقوم بدعم قطاع المياه حيث قامت مؤخرًا بحفر 4 آبار في حقل الشبكة لتوفير المياه بشكل كاف للمدينة.

وبالنسبة لمركز الملك سلمان قام ببناء بعض المدارس في مديريات المحافظة، وكذلك تقديم جلسات بشكل مستمر لمرضى الفشل الكلوي لكافة المراكز غسيل الكلى في المحافظة عبر مخصص تحدده وزارة الصحة.

علما بأن مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية تعمل بشكل ممتاز جدًا في المحافظة حيث تقوم بتشغيل هيئة مستشفى شبوة العام وتشغيل مستشفى الأمومة والطفولة شبوة وكذلك مرتبات الأطباء في عدد من مستشفيات مديريات المحافظة والدعم بعدد من الإسعافات للمستشفيات وكذلك تقدم دعمًا مستمرًا غير محدود في جميع القطاعات بالمحافظة.

ونأمل أن يتم زيادة الدعم والاهتمام بمحافظة شبوة من قبل المنظمات الإنسانية الدولية من أجل تحسين الوضع الإنساني في المحافظة.

سـ 8 / ما هي اسباب توقف مطار عتق عن استقبال الرحلات؟

جـ 8/ لا توجد أسباب فنية أو تقنية محددة وراء توقف الرحلات من مطار عتق، ولكن يبدو أن السبب عام فنحن جميعًا ندرك نقص عدد الطائرات التي تمتلكها اليمنية وتلاشي أو غياب شبه تام لطيران السعيدة وكذلك الوضع العام وتأثيرات الحرب وقد تم التواصل مع رئاسة الوزراء ووزارة النقل اللذين تجاوبا مشكورين كل بدوره، وتم زيارة المحافظة من قبل الأخ الكابتن بن نهيد، وتم عمل محضر تنسيقي ما بين السلطات المحلية والهيئة العامة للطيران المدني، وتم تجهيز واستيفاء النواقص الفنية في المطار بما في ذلك تم الانتهاء من معالجة التشققات التي حدثت في المدرج نتيجة عوامل التعرية والمطار حاليًا يستقبل رحلات دولية للمنظمات الدولية في الأسبوع رحلتين وقد أثمرت تواصلاتنا المستمرة مع وزير النقل حيث سيتم الافتتاح وسيتم تدشين أول رحلة لطيران اليمنية إن شاء الله قريبًا وفي القريب العاجل والبدء بتسيير رحلات داخلية ما بين مطار عتق ومطار عدن إن شاء الله كمرحلة أولى ونطمح أن تتطور إلى تسيير رحلات خارجية من وإلى مطار عتق الدولي الذي يتوسط عددًا من المحافظات وكذلك إلى جاهزيته الفنية والتقنية والأمنية.

سـ 9 / كيف تواجهون الاعمال التخريبية بالمحافظة باعتباركم رئيس اللجنة الأمنية ؟

جـ 9/ تتشكل اللجنة الأمنية من المحافظ والقيادة العسكرية في المحافظة وتركز في اجتماعاتها الأساسية على اتخاذ مجموعة من التدابير والقرارات التي تهدف إلى مواجهة الأعمال التخريبية في إطار المحافظة، ويمكن تضمين الخطوات التالية :

من خلال التوجيه بتكثيف التأمين والمراقبة وزيادة الوجود الأمني في المناطق المستهدفة واستخدام التقنيات الحديثة لمراقبة الأنشطة المشبوهة حيث تم تركيب ما يزيد عن 80 كاميرا حديثة في شوارع العاصمة عتق ومداخلها وكذلك إلزام ملاك المحلات التجارية والمطاعم والشركات بتركيب كاميرات مراقبة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية والتعاون مع الشرطة والقوات الأمنية الأخرى لتبادل المعلومات وتحقيق التنسيق في استراتيجيات المواجهة وكذلك تفعيل الحماية المدنية وتعزيز الإجراءات الوقائية والتدابير الخاصة بالحماية المدنية للحد من الأضرار المحتملة والتوجيه للجهات الأمنية بتعزيز التوعية والتثقيف وتوجيه حملات توعية للمجتمع حول أهمية الحفاظ على الأمن والسلامة العامة وتبني ثقافة الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة والعمل على مكافحة التطرف واتخاذ إجراءات للحد من الفكر المتطرف والتطرف العنيف والتعاون مع الجهات المختصة لمكافحته، إضافة إلى منهجية اتباع أساليب القوة الناعمة التي تهدف إلى بناء العلاقات الإيجابية مع المجتمع المحلي وتعزيز الشراكات الاجتماعية للحد من الاعتداءات والتخريب.

سـ 10 / ما هي علاقة السلطة المحلية با لمحا فظا ت المجاورة فيما يتعلق بعملية التنسيق في الجانب الأمني؟

جـ 10 / بكل تأكيد أن أمن محافظة شبوة جزء لا يتجزأ من أمن الوطن بشكل عام، ولا يمكن لأي محافظة أن تنعم بالأمن والسلام دون أن يعم ذلك الأمن والسلام في المحافظات المجاورة والبلد بشكل كامل فنحن في محافظة شبوة على تواصل وتنسيق أمني مستمر من خلال غرف العمليات المشتركة للمحافظات المجاورة وكذلك للمحافظات غير المجاورة، نتبادل المعلومات والبلاغات عن المطلوبين وغيرها من الأمور الأمنية، وكل منا مكمل للآخر.

سـ 11 / كيف تقيمون دور المجالس المحلية في محافظة شبوة؟

جـ 11/ لقد جرت تجربة انتخابات المجالس المحلية لأول مرة في محافظة شبوة وبقية المحافظات اليمنية في عام 2001م على مستوى كل من المديريات والمحافظات وقد حدد قانون السلطة المحلية (رقم 4 لعام 2000م في المادة 13) مدة المجالس المحلية بأربع سنوات، إلا أنه بسبب ظروف قاهرة لم يكن بالإمكان عقد انتخابات جديدة، وعندها ظلت المجالس المحلية قائمة على رأس عملها حتى يصبح الانتخاب من جديد ممكنًا ومنذ العام 2006م وبسبب أزمة التعديلات الدستورية في ذلك العام مددت حكم المجالس المحلية من أربع سنوات إلى 6 سنوات حتى عام 2012م الذي كان فيه الوضع الأمني في اليمن متأزمًا الأمر الذي أبقى أعضاء المجالس المنتخبين عام 2006 في مناصبهم حتى اليوم. ولطول الفترة مات منهم من مات والبعض التحق بوظائف دبلوماسية ومدنية في الدولة بخلاف قانون السلطة المحلية لكونهم أعضاء منتخبين يمثلون الشعب ويعتبرون جهة رقابية. ومن الصعب تقييم تجربة المجالس المحلية ليس في شبوة فقط بل في كافة المحافظات المحررة وكذلك الواقعة تحت سيطرة الحوثي.

سـ 12 / ما هي علاقة السلطة المحلية بالمكونات السياسية؟ وكيف تنظرون إليها وفق المعطيات الحالية على الساحة اليمنية والتي تشهد حراكا نحو عملية سلام شاملة؟

جـ12/ العلاقة بين السلطة المحلية والمكونات السياسية الأخرى في المحافظة تعتبر عاملا حيويًا في تحقيق الاستقرار والتنمية، يمكن تقييم هذه العلاقة والنظر إليها وفق المعطيات الحالية التي تشهد حراكًا نحو عملية سلام شاملة وهذا ممكن الحدوث عبر التعاون المؤسسي، حيث يُعتبر التعاون الفعّال أساسيًا لتحقيق الاستقرار والتقدم، كما يمكن أن يُسهم هذا التعاون في تحقيق الملاحم وتجميد الجراح وتوحيد الصف والتحكم في الوضع السياسي عبر الحوار والتفاوض، لكون ذلك يُعتبر من الوسائل المهمة لحل الخلافات وتجاوز التحديات السياسية في المحافظة خاصة والوطن عامة، ويمكن للسلطة المحلية والمكونات السياسية استخدامها لبناء جسور التواصل والتفاهم على مبدأ الشفافية والمساءلة، حيث يجب على كل من الأطراف المتصارعة أن تكون ملتزمة بمبادئ الديمقراطية لضمان تمثيل جميع الفئات في العملية السياسية، بما فيها حق شبوة في التمثيل في كل حوار يفضي إلى سلام والحل النهائي.

سـ 13 / هناك تركة ثقيلة، كيف واجهتموها ؟

جـ 13/ التركة في الحقيقة ستظل متعاقبة ومتوارثة ومتواصلة لكونها تركة ولدت من التركة العامة التي يعاني منها الوطن بشكل كامل، والتركة في شبوة جزء لا يتجزأ من التركة الشاملة للوطن الجريح الذي يعاني من ويلات الحروب المتتالية وآخرها منذ أن ابتلى الله اليمن بالعصابات الحوثية المتخلفة، فالتركة كبيرة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ومن أهم ما ورثته محافظة شبوة الثأر الذي يعرقل تنميتها ويعكر صفو سلامها، بالإضافة إلى المديونية الكبيرة على المحافظة التي تفوق 100 مليون دولار لصالح المقاولين المحليين.

سـ 14 / كيف يتم التعامل مع قضايا الأراضي وكيف تواجه السلطة المحلية هذه القضايا؟

جـ 14/ فيما يتعلق بمحافظة شبوة وخاصة عاصمتها عتق، يتم التعامل مع معظم الأراضي الواقعة ضمن المخطط العام على أنها أراض حكومية، باستثناء ما يثبت بحكم قضائي نهائي وبات النفاذ مثلته الدولة ممثلة بهيئة الأراضي أو بموجب وثائق عرفية واضحة لأرض معروفة الصفة والحدود والموقع ووفقا للحدود المدرجة، ويتم التعامل مع مدعي الملكية الذين يدعون حدودًا قبلية أو وضع اليد عليها بحق التحجير والحمى والرعي فيها والاحتطاب منها من خلال تسويات ودية، حيث يتم منحهم نسبًا متفاوتة من القطع بعد تخطيطها كاستحقاق ووفقًا لعقود صادرة من الدولة تصدر عن هيئة الأراضي وتخضع للرسوم القانونية المستحقة ووفقًا للمخططات المعتمدة.

لدينا حاليًا تركة تتمثل في قيام العديد من مدعي الملكية في فترات ضعف الدولة بعد عام 2011 بعمل مخططات خاصة في مكاتب خاصة بشكل مخالف لقانون التخطيط الحضري وقانون الأراضي، والسلطة المحلية تعمل حاليًا على إجراء المعالجات التخطيطية الممكنة وتقسيمها لمنع التوسع العشوائي ومعالجة كيفية استبدال تلك العقود بعقود من هيئة الأراضي.

حتى الآن، بدأت المعالجات بشكل محدود في مركز المحافظة وبقية المديريات الجنوبية ونأمل في حل هذه المعضلة خلال النصف الأول من عام 2025.

سـ 15 / قضايا الخدمات وبالذات قطاع الكهرباء كيف تواجهونها ؟

جـ 15 / نحن في السلطة المحلية نعمل على توفير الوقود اللازم لضمان التشغيل اليومي لمحطات الكهرباء في عتق وبيحان، وبالإضافة إلى ما نحصل عليه من المنحة الحكومية، نقوم بتغطية النقص من خلال الشراء من إيرادات المحافظة، كما أننا نعمل بخطة خاصة في شهر رمضان حيث نشتري «ديزل» بكميات مضاعفة عن الأيام العادية.

أما بالنسبة لمحطة عرماء، فهي غير معتمدة من وزارة الكهرباء ولا تحصل على أي ديزل، لذلك نعمل على توفيره لها من موارد المحافظة المحلية.

سـ 16 / واقع الحال للمواطن في شبوة كيف تقيمونه؟

جـ16 / من الأفضل أن يقوم بالإجابة على هذا السؤال وتقييم حال المواطن في محافظة شبوة جهة محايدة ومستقلة غير متحزبة، مثل صحيفة مستقلة على سبيل المثال "الأيام" من الصحافة الأهلية وصحيفة "14 أكتوبر" من الجانب الحكومي أو أي صحيفة مستقلة لا تتبع طرفًا سياسيًا معينًا. نرى أنه من الأفضل أن تقوم هذه الجهة بإجراء الاستقصاء والتحليل والنزول إلى الشارع وتقييم الوضع من تلقاء نفسها ونشر النتائج.

وختامًا نتمنى لصحيفة 14 اكتوبر مزيداً من التطور والنجاح والاستمرار في رسالتها الاعلامية.

أدخلنا محطة جديدة إلى كهرباء عتق بقوة 10 ميجاوات بتكلفة (10) ملايين دولار

البرنامج الاستثماري الذي تم وضعه يتم تنفيذه بصورة ممتازة ووفق ما هو مخطط له

تركة شبوة كبيرة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا

المديونية الكبيرة على المحافظة التي تفوق 100 مليون دولار والثأر يعرقلان التنمية

اعتمادات الموازنة العامة الخاصة بالمحافظة بالنسبة للرواتب والأجور التعاقدية ضعيفة

نأمل من المنظمات الإنسانية الدولية زيادة دعمها واهتمامها بالمحافظة لتحسين الوضع الإنساني